فقه الخطاب النبوي عند المحدثين في أبواب الفتن:

الشيخان نموذجا

The Jurisprudence of the Prophetic Discourse on Tribulations in the Hadith Scholars' Tradition: Al-Bukhari and Muslim as a Case Study

عبد المجيد الدرسي، جامعة محمد الخامس بالرباط/ المغرب

الكلمات المفتاحية	الملخص
فقه، خطاب النبوي، محدثين، فتن، الشيخان	يتناول هذا البحث فقه الخطاب النبوي في أحاديث الفتن والملاحم عند المحدثين، مع التركيز على منهج الإمامين البخاري ومسلم في الجمع والترتيب والفهم. يبرز البحث عناية علماء الحديث بهذا الباب وخدمتهم له ضمن دواوين السنة، مع اختلاف طرائقهم في التبويب والتصنيف. وقد تميز البخاري بدقة التراجم وترتيبها المقاصدي الذي يوجّه الفهم نحو حفظ وحدة الأمة وبيان سبل النجاة من الفتن، بينما اعتمد مسلم الجمع الموضوعي للروايات دون تراجم، مما أسهم في ضبطها وإبراز دلالاتها. ويخلص البحث إلى ضرورة فهم أحاديث الفتن وفق ضوابط علمية رصينة، تحذر من سوء التأويل والتنزيل.

Keywords	Abstract
Fiqh, Prophetic Discourse, Hadith Scholars, Tribulations, Al-Bukhari and Muslim	This study explores the jurisprudence of Prophetic discourse in hadiths concerning tribulations (fitan), focusing on the methodologies of Imams al-Bukhari and Muslim in compilation, arrangement, and interpretation. It highlights the اهتمام of hadith scholars in preserving and structuring these narrations within the canonical collections, despite differences in classification approaches. Al-Bukhari's method is characterized by precise chapter headings and a purposeful ترتيب that reflects a maqāṣid-oriented vision aimed at guiding readers toward understanding tribulations and safeguarding the unity of the Muslim community. In contrast, Muslim adopts a thematic approach by grouping narrations without explicit chapter titles, enhancing textual coherence and ضبط الروايات. The study concludes that interpreting hadiths of tribulations requires a disciplined scholarly framework that considers context and avoids misapplication. Such narrations are intended for guidance and warning, not for fostering despair or misinterpretation of contemporary events.

مجلة آفاق للدراسات التربوية والإنسانية المجلد: 01، العدد: 01 (غشت 2026م)
Afaq Journal for Educational and Human Studies
Volume 01, Issue 01 (August 2026)
Dépôt Légal /رقم الإيداع القانوني
2026PE0029

مقدمة

لقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون الإسلام ديناً خاتماً لجميع الديانات والشرائع السابقة، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فأكمل الله عز وجل لعباده الدين وأتم عليهم النعمة، قال سبحانه تعالى في محكم تنزيله " الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا "[1]

ومن تمام النعمة أن الله سبحانه وتعالى تكفل بحفظ كتابه الحكيم على امتداد الأزمنة والسنين، صونا له من كل تحريف وتزييف، حتى يبقى مصدرا للأحكام والتشريعات، ومرجعا للعلم والمعرفة، وضابطا للعمل والسلوك، فقال عز من قائل :"إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"[2]. ولقد كان من مقتضيات هذا الحفظ الرباني حفظ السنة النبوية المطهرة، فهي " الجُنَّة الحصينة لمن تدرَّعها، والشِّرْعة المنيعة لمن تشرَّعها، وردها صاف، وظلها ضاف، وبيانها واف، وبرهانها شاف...حافظها محفوظ، وملاحظها ملحوظ، والمقتدي بها على صراط مستقيم، والمهتدي بمعالمها صائر إلى محل النعيم المقيم"[3] فلذلك أهَّل الله تعالى لخدمة سنة نبيه صلى الله عليه وسلم الخلص من عباده، ويسر لهم لتحقيق ذلك متوعِّرَ طرقه، فاصطفى الصحابة رضوان الله عليهم، وهم قوم من أطهر الناس قلوباً، وأصفاهم عقولاً، وأفصحهم لساناً، وأسلمهم منهجاً، فتحملوا الأحاديث النبوية حق التحمل،وأدوها على الوجه الأكمل، فنشروها بين الناس قاطبة، يبلغها الشاهد إلى الغائب امتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح :" نضر الله امرءا سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه "[4]، ثم تناقلها الثقات الأثبات من بعدهم جيلاً بعد جيل، بعناية فائقة وحرص شديد، فتضافرت بذلك جهود السلف الصالح رضوان الله عليهم في خدمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، وتركوا لنا تراثاً ضخماً غزيراً أغنى الخزانة الإسلامية تأليفا وتصنيفا، وشكل للأمة موردا معينا للعلم، ومصدرا أصيلا للمعرفة، فجاء في صورة مشرقة، متنوع المقاصد، مختلف الموضوعات، متباينا من حيث طرق التصنيف ومناهج التأليف؛ فكانت المسانيد والجوامع والسنن والمعاجم والمصنفات والمستخرجات وغيرها مما يصطلح عليه عند أهل العلم بدواوين السنة النبوية.

---

[1]- المائدة الآية 4.

[2]- الحجر الآية 9.

[3]- ابن المنير، ناصر الدين، المتواري على أبواب البخاري، ص 32.

[4]- رواه ابن ماجة في سننه، كتاب المقدمة، باب من بلغ علما.

والسنة التي حفظتها لنا هذه الدواوين تحمل لنا رسالة ربانية نبوية، وهي كل لا يتجزأ، فيها التكليف، وفيها التبشير، وفيها الإنذار، وفيها الإخبار بالغيب، وفيها التوجيه لحاضر المسلمين حينما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ظهرانيهم، وفيها الإخبار بمستقبل الأمة وما يحدث لها على حقب التاريخ إخبارا كليا، وهذا الأخير تضمنته أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة التي حظيت باهتمام وعناية المحدثين رضوان الله عليهم الذين بذلوا في ذلك كل غال ونفيس، وقدموا خدمة جليلة وجهودا مضنية، صونا وحفظا لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم عامة ولأحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة خاصة، لما لها من عظيم الأثر في حياة الفرد والأمة على حد سواء.

ولقد تحدثت السنة النبوية المطهرة باستفاضة كبيرة وتفصيل أكثر عن موضوع الفتن والملاحم وأشراط الساعة، حيث اهتم المحدثون رحمهم الله بأحاديث الفتن والملاحم اهتمامهم بالحديث النبوي الشريف عامة؛ فقد احتل هذا النوع من الأحاديث حيزا واسعا ضمن مصنفات ودواوين السنة النبوية حيث عقد المحدثون في مؤلفاتهم كتبا وأبوابا خاصة أدرجوا تحتها جملة من الأحاديث المتعلقة بأحداث الفتن والملاحم مما ستعرفه الأمة الإسلامية في مسيرتها التاريخية.

ومن هذه الدواوين التي أشرنا إليها سلفا نخص بالذكر الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم، باعتبارهما أصح هذه الدواوين وأعلاها رتبة في ذلك، ولكثرة تداولهما بين أيدي الباحثين من جهة أخرى. ثم لإن شوارد الأحاديث التي وردت في أبواب الفتن في عديد المصنفات الحديثية، لم تشذ عما ذكر في صحيحي البخاري ومسلم. كما أن الشروط المنهجية التي وضعها هذان الإمامان الجليلان، تدفعنا للاقتصار عما نص عندهما من أحاديث الفتن لانتفاء الغث وما ضعف من الأحاديث. لأجل ذلك كله فإنه من الحصافة بمكان، التوجه رأسا نحو هذين المصنفين لمدارستهما إن على مستوى المبنى أو على مستوى المعنى، لاسيما وأن الغوص في المعاني واستكمال المنهج العلمي أولى عندنا من التجميع وسوق النصوص الواردة في باب الفتن.

مشكلة البحث:

المقال يركز البحث في نقطة مفصلية تنصب أساسا على بيان اختلاف فهوم المحدثين وتباين مداركهم في فهم خطاب النبي صلى الله عليه وسلم من خلال أحاديث الفتن نموذجا.

أهداف البحث:

هذا المقال وإن كان محوره الأساسي هو معرفة عناية المحدثين بالسنة النبوية الشريفة وخاصة أحاديث الفتن وذلك من خلال الكشف عن منهج الشيخين: الإمام البخاري والإمام مسلم في تعاملهما مع أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة، إلا أنني أردت أن أخلص إلى تنبيهات مهمة أخص بها عموم المسلمين، للتحذير من إساءة فهم هذا القسم من السنة النبوية، وخطورة تنزيله على الوقائع والمستجدات التي تعرفها الأمة الإسلامية. وآثار ذلك كله على الفرد والجماعة: فهما وعبادة وسلوكا.

الدراسات السابقة:

مجلة آفاق للدراسات التربوية والإنسانية المجلد: 01، العدد: 01 (غشت 2026م)
Afaq Journal for Educational and Human Studies
Volume 01, Issue 01 (August 2026)
Dépôt Légal /رقم الإيداع القانوني
2026PE0029

في حدود علمي وبحثي المتواضع – وأنا أعد هذا المقال العلمي – لم أعثر على بحث من الدراسات الأكاديمية، يلامس موضوع بحثي بشكل مباشر وخاص. وإنما وجدت بحوثا تناقش الموضوع بشكل عام، وتقدم توجيهات وإرشادات للقارئ قصد ضبط سلوكه زمن الفتنة. وتبقى أقرب دراسة لموضوع مقالي العلمي، والتي استفدت منها بشكل لا بأس به؛ هي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية تخصص فقه الحديث تحت عنوان: أحاديث الفتن والملاحم وأثرها في الأحكام الشرعية.

خطة البحث:

قسمت المقال إلى توطئة تحدث فيها عن حفظ الله تعالى لدينه، المقتضي حفظ مصدريه الأصليين: الكتاب والسنة. ثم انتقلت في المبحث الأول للحديث عن مصطلحات أساسية تعتبر مفاتيح لفهم هذا البحث وإدراك مراميه،.ثم خصصت المبحث الثاني لإبراز منهج الشيخين: البخاري ومسلم في تعاملهما مع أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة. لأخلص في نهاية هذا المقال للحديث عن الملاحظات والتنبيهات الخاصة بتوجيه الفهم في موضوع ذي أهمية بالغة في زمننا المعاصر.

منهج البحث:

إن المنهج المناسب لهذا المقال العلمي، هو منهج التحليل والاستنباط؛ لأن الأمر يقتضي في البداية تحليل الفكرة الأساسية لموضوع المقال المتمثل في بيان مدى اهتمام المحدثين بالسنة المطهرة وعنايتهم بفهم مقصود الشارع منها. ثم بعد ذلك استنباط معالم منهج الإمامين: البخاري ومسلم في باب أحاديث الفتن والملاحم، واعتبار ذلك نموذجا يجلي لنا تفاوت علماء الحديث النبوي في فهم فقه الخطاب النبوي من خلال هذه الأحاديث الشريفة.

المبحث الأول: مصطلحات أساسية

يحسن بنا قبل الغوص في معالجة إشكالية هذا البحث، المتمثلة في الكشف عن فقه الخطاب النبوي عند الإمامين: البخاري ومسلم من خلال أحاديث الفتن والملاحم، أن نمهد للموضوع بما يناسب ذلك؛ وهو الوقوف عند مصطلحات أساسية وهي: فقه، خطاب، فقه الخطاب النبوي. والتي تعتبر مفاتيح لفهم هذا المقال العلمي وإدراك مراميه.

تعريف الفقه:

الفقه لغة: العلم بالشيء والفهم له، جاء في لسان العرب" الفقه: العلم بالشيء والفهم له، وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم، كما غلب النجم على الثريا والعود على المنْدَل؛ قال ابن الأثير: واشتقاقه من الشق والفتح، وقد جعله العرف خاصا بعلم الشريعة، شرفها الله تعالى، وتخصيصا بعلم الفروع منها.قال غيره:

والفقه في الأصل الفهم: يقال أوتي فلان فقها في الدين أي فهما فيه. قال الله تعالى:" ليتفقهوا في الدين" أي ليكونوا علماءَ به"[5]وقال الراغب الأصفهاني:" الفقه: هو التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد، فهو أخص من العلم. قال الله تعالى:" فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا"[6] ... يقال: فَقُهَ الرجل فقاهة: إذا صار فقيها، وفَقَهَ أي: فهم، وفَقِهَه: أي فهمه، وتَفَقَّه: إذا طلبه فتخصص به، قال تعالى:" ليتفقهوا في الدين"[7].

الفقه اصطلاحا: عرف العلماء الفقه من جهة الاصطلاح بتعاريف متعددة منها:" الفقه معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد"[8]. وقيل: العلم بالأحكام الشرعية العملية، المستدل على أعيانها، بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة[9]. لكن الذي استقر عليه الاعتبار عند علماء الأصول، أن الفقه هو:" العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"[10].

تعريف الخطاب:

الخطاب لغة: من خطب فلان إلى فلان فخطبه وأخطبه أي أجابه، والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام، ... وخاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا. والمخاطبة مفاعلة من الخطاب والمشاورة. وفصل الخطاب؛ قال: هو أن يحكم بالبينة أو اليمين، وقيل: معناه أن يفصل بين الحق والباطل.[11] والخطب والمخاطبة والتخاطب: المراجعة في الكلام، ومنه الخُطبة والخِطبة. وفصل الخطاب: ما ينفصل به الأمر من الخطاب[12]. وقال احمد بن فارس:" الخَطْب: الأمر، والخطاب: كل كلام بينك وبين آخر."[13]

ولما كان قصد علماء الأصول رحمهم الله تعالى، البحث في الأدلة الشرعية – التي هي الخطاب—بغرض الوصول إلى استنباط الأحكام الشرعية التكليفية منها، فإنهم قد تناولوا مصطلح " الخطاب " بالشرح والبيان، لكونه مجال بحثهم ومحور تخصصهم، فصار استعمال مصطلح " الخطاب " عندهم استعمالا خاصا، يسمح لنا بجواز اعتباره تعريفا اصطلاحيا للكلمة. وهكذا فقد عرف صاحب سلم الوصول الخطاب بقوله:" توجيه الكلام لمن يفهم"[14]. وبهذا الاستعمال نُقل اللفظ من كونه دالا على الحدث المجرد عن الزمن إلى الدلالة على الاسمية، فصار عند الكثير من

5- ابن منظور، لسان العرب، ج 13 ص 522. والراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 642 - 643. والزمخشري، أساس البلاغة. والرازي، مختار الصحاح، ص 242.

6- النساء الآية 77.

7- التوبة الآية 123.

8- الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، ص 56.

9- فخر الدين، الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ص 78.

10- زكريا الأنصاري، حاشية على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع، ج 1 ص 191

11- لسان العرب، ج 1 ص 360 – 361.

12- مفردات ألفاظ القرآن ص 286. والزمخشري، أساس البلاغة، ص 165. ومختار الصحاح، ص 92 - 93.

13- ابن فارس، مجمل اللغة، ج 1 ص 295.

14- محمد بخيث، سلم الوصول لشرح نهاية السول، دار الفاروق، ج 1 ص 48.

مجلة آفاق للدراسات التربوية والإنسانية المجلد: 01، العدد: 01 (غشت 2026م)
Afaq Journal for Educational and Human Studies
Volume 01, Issue 01 (August 2026)
Dépôt Légal /رقم الإيداع القانوني
2026PE0029

علماء الأصول، دالا على ما يخاطب به المرء من الكلام المفهوم لديه. يقول الإمام الجويني رحمه الله مؤكدا ما ذكر:" وقد قيل: حقيقته ما يفهم منه الأمر والنهي والخبر. ومتى فهم منه أحد هذه؛ فقد فهم الكل.[15] ويرى أيضا أن:" كل أمر: نهي وخبر. وكل نهي: أمر. وكل خبر: أمر ونهي"[16].

فالأمر والنهي مثلما يستفادان من صيغهما المعهودة المعروفة، فإنهما كذلك يستفادان أيضا من صيغ الخبر، فيكون" الأمر بصيغة الخبر كقوله:" الأعمال بالنيات " وكذلك النهي يكون بصيغة الخبر على النفي، كقوله عليه السلام:" إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها من كلام الآدميين شيء"[17]. فالأول أمر جاء بصيغة الخبر، والثاني نهي أتى بصيغة الخبر على النفي، وكذلك قد يأتي الخبر بصيغة الأمر مثل قوله تعالى:" فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا "[18]. المعنى:" أنهم سيضحكون قليلا ويبكون كثيرا"[19]

وقد اعتبر بعض العلماء الخطاب كلاما، بمقدار ما يحقق من الفهم لدى المستمع وإن كان يسيرا. قال بعضهم في شأن ذلك هو:"الكلام الذي يفهم المستمع منه شيئا "[20]. لكن الإمام الآمدي رحمه الله انتقد هذا التعريف لكونه ناقصا من جهة الدقة والإحكام، ويفتقد صفة الجامع المانع لأنه:" يدخل فيه الكلام الذي لم يقصد المتكلم به إفهام المستمع، فإنه على ما ذكر من الحد، وليس خطابا"[21]. ليستدرك الإمام الآمدي الأمر بعد هذا وفي الموضع ذاته من الكتاب، ليعرف الخطاب بأنه هو:" اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيء لفهمه"[22].

والخطاب الشرعي بفروعه يطلق على الكلام النفسي وكذا على الكلام اللفظي حقيقة، لأن اللفظ فيه مشترك بين المعنيين، والإطلاق فيه إنما كان بسبب تنوع الخطاب بين النفسي واللفظي، ذلك أن المتكلم تحدث في نفسه معاني الأمور قبل أن يتلفظ بها، ثم يعبر عنها بحسب المستطاع والمتاح، إما لفظا أو كتابة أو إشارة. فما يحدث قبل التلفظ إنما هو الكلام النفسي، وما يتحدث به المرء هو الموسوم بالكلام اللفظي، وهما – أي الكلام النفسي واللفظي – كل لا يتجزأ ووحدة لا ينفصل بعضها عن بعض. قال العلامة محمد بخيت المطيعي:" إن الكلام النفسي اعتبر فيه وجوده

---

15 – الجويني، الكافية في الجدل، ص 32.
16 – نفسه ص 32.
17 – نفسه ص 89.
18 – التوبة الآية 83.
19 – أحمد بن فارس الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 192.
20 – الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج 1 ص 136.
21 – نفسه، ص 136.
22 – نفس المصدر ص 136.

العلمي الأزلي، والكلام اللفظي اعتبر فيه وجوده اللفظي"[23]. وعليه فإن" الأحكام الشرعية إنما تستنبط من الكلام اللفظي ولا تستنبط من الكلام النفسي لأنه لا اطلاع للمكلف عليه"[24].

والخطاب الشرعي بقسميه: الخبر والإنشاء ليس من قبيل التمايز والتقابل، بمعنى أن كلا منهما يوجد مستقلا عن الآخر، بل هما متداخلان بعضهما في بعض. ذلك أن:" كل واحد منهما قد يدخل في الآخر، لأن الإنسان قد ينبئ عن حال نفسه بالخبر، وينبئ عن حال غيره بالأمر والنهي، لأنهما يدلان على وجوب الفعل وقبحه"[25].

الخطاب النبوي:

الخطاب النبوي هو كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم بالسند المتصل الصحيح من الأقوال والأفعال والتقريرات، سواء أكان خطابا دائرا بين الغيب والشهادة أو موجها إلى الفرد أو الأمة، لبناء الذات الفردية أو إنهاض الأمة الشاهدة على الأمم، نفيا لعلل الارتكاس أو ضبطا لمسيرة الإقلاع الحضاري للأمة، بحيث يكون الخطاب النبوي الأصل الثاني للتوجيه والإرشاد واستنباط الأحكام الشرعية. قال الإمام الشاطبي:" كل ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من خبر فهو كما أخبر، وهو حق وصدق، معتمد عليه فيما أخبر به وعنه. سواء علينا أنبنى عليه في التكليف حكم أم لا. كما أنه إذا شرع حكما أو أمَرَ أو نَهَى؛ فهو كما قال عليه الصلاة والسلام، لا يفرق في ذلك بين ما أخبره به الملَك عن الله، وبين ما نفث في رُوعه وألقي في نفسه، أو رآه رؤية كشف واطلاع على مغيب على وجه خارق للعادة، أو كيف ما كان، فذلك معتبر يحتج به ويبنى عليه في الاعتقادات والأعمال جميعا، لأنه صلى الله عليه وسلم مؤيد بالعصمة، وما ينطق عن الهوى"[26].

وعليه فإن الأحكام الواردة في الخطاب النبوي، إنما هي منسوبة إلى خطاب الله تعالى بالتبع، إذ:"في البحث عن الحاكم يتبين أن لا حكم إلا لله، وأنه لاحكم للرسول، ولا للسيد على العبد، ولا لمخلوق على مخلوق، بل كل ذلك حكم الله تعالى ووَضْعُه، لا حكم لغيره"[27].

وفضلا على أن الخطاب النبوي مبين لكلام الله عز وجل، وموضح لمعانيه المشكلة، ومستجل لفقه التنزيل الواقعي للنص القرآني، فإنه مع كل ذلك لصيق بخطاب الله تعالى ومستند إليه. وقد أكد هذا المعنى بجلاء واضح، الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات؛ حيث تناول المسألة من خلال سبع متعلقات بيانية للسنة مع القرآن الكريم[28].

وهكذا فالخطاب النبوي مشكاة حقيقة تسرح فيها فهوم العلماء لاستنباط الأحكام التي تنتظم بها حياة الناس، ويصان بها دينهم وأنفسهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم وجودا وعدما...مثلها مثل الخطاب القرآني. إذ الخطاب النبوي الشريف هو فرع عن خطاب الله تعالى، وهو الشق الثاني من الوحي غير المتلو. وقد حظي باهتمام كبير من قبل أهل

---

[23]- سلم الوصول، ج 1 ص 49.

[24]- ادريس حمادي، الخطاب الشرعي وطرق استثماره، ص 26.

[25]- محمد بن علي بن الطيب، المعتمد في أصول الفقه، ج 1 ص 21.

25- الشاطبي، الموافقات، ج 4 ص464.

26- الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ج 1 ص40.

[28]- الموافقات، ص 340 وما بعدها.

مجلة آفاق للدراسات التربوية والإنسانية المجلد: 01، العدد: 01 (غشت 2026م)
Afaq Journal for Educational and Human Studies
Volume 01, Issue 01 (August 2026)
Dépôt Légal /رقم الإيداع القانوني
2026PE0029

العلم من المحدثين الذين أقبلوا عليه، وعكفوا على بابه لاقتناص شوارده واستخراج كنوزه، فاجتهدوا في ذلك أيما اجتهاد وفق مذاهب ومناهج، أبانت عن اختلاف مسالكهم ومداركهم من خلال شروحهم لفقه الخطاب النبوي الشريف. وهذا البحث الذي بين أيدينا والموسوم ب: "فقه الخطاب النبوي عند المحدثين في أبواب الفتن: الشيخان نموذجا" يعكس جانبا مما أشرنا إليه سلفا.

المبحث الثاني: فقه المحدثين في أبواب الفتن: البخاري ومسلم نموذجا.

الفرع الأول: منهج الإمام البخاري في أحاديث الفتن.

لقد أورد الإمام البخاري رحمه الله تعالى أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة بقسميها الصغرى والكبرى في صحيحه ضمن كتاب أسماه "كتاب الفتن" بعد كتاب التعبير وقبل كتاب الأحكام الذي يُتَمِم فهم بعض الأحاديث الواردة في كتاب الفتن والمتعلقة مثلا بقضيتي الإمارة والسمع والطاعة لولاة الأمور.

وهكذا فقد ذكر البخاري رحمه الله في جامعه في كتاب الفتن ثمانية وثمانين (88) حديثا تحت تسعة وعشرين بابا ابتدأها بقوله: باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ **واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة**﴾ وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحذر من الفتن، وختم الكتاب بقوله: باب يأجوج ومأجوج ، وترك بابا واحدا من غير ترجمة،وصنيع البخاري هذا في صحيحة عامةً وفي كتاب الفتن خاصة ينم عن فقه الرجل، وعن منهج خاص تميز به الإمام البخاري رحمه الله تعالى عن غيره. هذا المنهج الذي يمكن أن نتلمس ونتعقب أثرة وندرك معالمه من خلال النقاط التالية:

دقة اختيار عناوين الأبواب ودلالتها عل المقصود:

إن المتتبع الناظر لأحاديث الفتن والملاحم الواردة في كتاب الفتن من صحيح البخاري، ليدرك بجلاء من خلال طريقة التبويب والترتيب أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى له فهم وفقه خاص به في تعامله مع أحاديث الفتن والملاحم، من خلال اختيار عنوان الترجمة وموقعها داخل الكتاب فقد شاع بين أهل العلم قولهُم: "فقه البخاري في تراجمه" وهي عبارةٌ تداولها وتناقلها جمع من الفضلاء من أهل العلم كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمته "هدي الساري"[29]، ومثله ما نقله كذلك الإمام العلامة ناصر الدين أحمد بن المنيّر خطيب الاسكندرية في كتابه "المتواري على أبواب البخاري"حيث قال:"ويقابل هذه الأقاويل ما أثرته عن جدي – رحمه الله – سمعته يقول: كتابان فقههما في تراجمهما:كتاب البخاري في الحديث، وكتاب سيبويه في النحو" [30] ولعلَّ السبب في ذلك ما

[29]– أنظر هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر ص 14، دار الفكر، الطبعة 1411 هـ – 1991م.

[30]– ابن المنير، المتواري على أبواب البخاري، ص 37.

أشار إليه الحافظ ابن حجر رحمه الله حين تحدث عن تراجم أبواب الصحيح فقال : "..... وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيَّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار"[31]. وقد زاد الجامعَ الصحيحَ مزيةً ومكانةً، سببٌ آخرُ انضاف إلى ما ذُكر من الأسباب، وهو أن الإمامَ البخاري رحمه الله تعالى قال متحدثا في معرض الحديث عن جامعه:" ...ما وضعت فيه حديثا حتى اغتسلت وصليت ركعتين لكل حديث قبل أن أُثبته"[32] كما أنه:" دوَّن تراجمَ كتابه في الروضة يغتسل ويصلي لكل ترجمة"[33] وهكذا فالإمام البخاري اختار الترجمة الدقيقة التي تحمل توجيها علميا، يرفع اللبس عن الأذهان والعقول، ويزيل عن طرقها كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة الفهم والإدراك لدى المكلف. إذ قصده من كتابه المسمى " بالجامع "أن يكون مرجعا لفهم الدين في أبوابه المتعددة. فهو بهذا يجعل الترجمة وسيلة لتصحيح الفهوم وتصويب المدارك.

طريقة ترتيب الأبواب وأثرها في توجيه الفهم:

إن طريقة الإمام البخاري في جمعه وترتيبه لأحاديث الفتن والملاحم في جامعه الصحيح، تنم عن قصد سام وبغية محمودة، رمى إليها الإمام رحمه الله تعالى من خلال طريقة عرضه وترتيبه لعناوين الأبواب. فهو لميرد مجرد الجمع وسرد الأحاديث فقط، وإنما بحسب صنيعه هذا فقد كان قصده واضحا جليا، وهو أن يسلك بالمكلف مسلك التدرج حتى تكتمل لديه الصورة وبشكل واضح عن هذا الأمر الجلل – أي الفتن وأشراط الساعة – والذي هو من أقدار الله تعالى المنضوية تحت إرادته الكونية. فقد رتب رحمه الله تعالى الأبواب وفق ترتيب محكم رصين، فابتدأ بذكر الأحاديث الدالة على وقوع الفتن وظهورها، وبيان أصلها ومنشئها، ثم ثنى بالحديث عن أنواع هذه الفتن، وثلث بذكر المخرج وطريقة التعامل مع الفتن بقوله "باب التعوذ من الفتن" ثم ختم هذا الكتاب بالحديث عن أشراط الساعة الكبرى التي توحي بقرب يوم القيامة. فعمله هذا ذو صبغة تعليمية تربوية، تقوم سلوك الفرد والأمة قاطبة، وليس مجرد جمع وسرد للأحاديث والأخبار.

حسن التبويب وسبك التراجم خدمة للمقاصد:

المتأمل في صنيع الإمام البخاري، يلفي سوقا دقيقا لأحاديث الفتن والملاحم التي تمس المقاصد الكلية للأمة جماعة واجتماعا، وسلما وسلاما، وبيعة شرعية واختيارا سياسيا، ودرءا لتهديد الأغيلمة أواتكاء على قوة السلاح ... حيث ساق البخاري في بداية كتاب الفتن ما يدل على التهديد المنتظر للأمة، حيث خصص جانبا كبيرا منه للحديث عما ستتعرض له هذه الأمة الإسلامية من فتن ورزايا[34] كل ذلك من أجل تلافي هذه الفتن ما أمكن، أو التهوين من شدتها ووطأتها مادامت من قدر الله تعالى النازل. فعمل البخاري وفق هذا المنواليدل على أن الرجل كان له اهتمام بما

[31]– ابن حجر، هدي الساري، ص 14.

[32]– ابن المنير، المتواري على أبواب البخاري: ص 43.

[33]– نفس المصدر والصفحة.

[34]– وهو ما يظهر من خلال عناوين وتراجم الأبواب بدئا من الباب الثالث وما بعده.

مجلة آفاق للدراسات التربوية والإنسانية المجلد: 01، العدد: 01 (غشت 2026م)
Afaq Journal for Educational and Human Studies
Volume 01, Issue 01 (August 2026)
Dépôt Légal /رقم الإيداع القانوني
2026PE0029

يتصل بالمقاصد الكبرى لهذه الأمة المرحومة وسط هذا القدر المحتوم، قدر الفتن والملاحم.لذلك ففقه البخاري فقه مقاصدي متعلق بالحفاظ على وحدة الأمة وجودا وعدما وهو يشي بقوة إيمان ويقين بعلو هذه الأمة – إعصار الفتن – وظهورها وشهودها على الأمم تاريخا وقيما وأخلاقا، لكن الذين رجحوا أشراط الساعة وغلبوا كفتها بفقه جبري فإنهم نظروا إلى الأمر نظرة تشاؤم ويأس وإحباط، فاستقدموا من حيث لايدرون تمزعا وتمزقا وتشظيا للأمة بالحروب الطاحنة الشعواء والفتن الطائفية وكأنهم أحدثوا تقريبا وتنزيلا لتلك الأحاديث التي حذر منها المصطفى عليه الصلاة والسلام لتتجلى واقعا مشاهدا وهو الواقع للأسف...

إننا ندرك أن الفقه الرصين هو الذي يعتبر المصالح التي أتت الشريعة للحفاظ عليها وأكبرها ما كان متعلقا ببيضة أمة شاهدة على الأمم توحيدا ووحدة دون تشظ أوتمزيق....

وهكذا فالناظر في الجامع الصحيح الذي لم يمعن النظر فيه، ولم يفقه مقاصدَ الإمام في مصنَفه، لا يكاد يدرك العلاقة بين الترجمةَ والحديثِ الواردِ تحتها، فسرعان ما يعترض وينكر " اعتراضَ شابٍّ غرٍّ على شيخٍ مُجربٍ أو مُكْتهِلٍ."[35]ويورد ذلك إيرادَ سعْدٍ وسعد مشتمل، وما هكذا تورد يا سعد الإبل.لكن الله تعالى قيّض لعمل هذا الرجل علماءَ أفذاذا – من أمثال الحافظ ابن حجر – سبروا أغوار هذا الكتاب واقتنصوا شوارده، وكشفوا أسراره ومقاصده، فبان للمنكر المعترض من بعد ذلك ما كان خفيا وظهر ما كان غامضا، فبدا للمتأمل من خلال كل ذلك فقهَ الإمام وحسنَ صنيعه في الجامع الصحيح.

الفرع الثاني: منهج الإمام مسلم في كتاب الفتن جمعا وترتيبا:

صنف الإمام مسلم جامعه الصحيح في بلده نيسابور سنة مائتين وخمسين، مستغرقا في تأليفه خمس عشرة سنة.[36]وقد قسمه إلى أربعة وخمسين كتابا بدأها بكتاب الإيمان وختمها بكتاب التفسير، وقسم كل كتاب إلى عدة أبواب. ولكن لم يضع للأبواب تراجم – عناوين – ثم إن العلماء الذين خدموا الكتاب وضعوا عناوين للأبواب؛ من هؤلاء: النووي في شرحه ل "صحيح مسلم" والقرطبي في "المفهم" والديوبندي في "فتح الملهم" في شرح صحيح مسلم[37].

[35]– ابن حجر، هدي الساري ص 14.

[36]– أحمد بن محمد العبيد وعلي بن محمد الربابعة، مناهج المحدثين دراسة نظرية تطبيقية، ص 132 بتصرف.

[37] – نفس المصدر ص 133.

وهكذا جاءت تراجم أبواب صحيح مسلم متفاوتة عند شراحه من جهة قوة العبارة وضعفها، وجودة الأسلوب وضعفه، وغير ذلك من وجوه التفاوت. قال ابن الصلاح رحمه الله" ثم إن مسلما رحمه الله وإيانا رتب كتابه على الأبواب، فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك"[38].

فعناوين وتراجم الأبواب في صحيح مسلم رحمه الله تعالى ليست من صنيع الإمام، بل هي اجتهاد من قبل شراح الصحيح. ولقد اخترت بحول الله تعالى وقوته في هذا المقال صنيع الإمام النووي في تبويبه لصحيح مسلم.

لقد عقد الإمام مسلم في صحيحه كتابا أسماه "كتاب الفتن وأشراط الساعة" جمع فيه أحاديث الفتن والملاحم بلغت مائة وثلاثة وأربعين حديثا مقسمة على ثمانية وعشرين بابا، ذكر فيها أحداث الفتن ووقائعها من مثل: فتح القسطنطينية وفضل العبادة في الهرج وابن صياد والمسيح الدجال وقصة الجساسة ويأجوج ومأجوج وقرب الساعة وغير ذلك من أشراط الساعة وأماراتها.. كل ذلك وفق منهج دقيق نتلمس أثرة وندرك معالمه من خلال النقاط الآتية:

لقد قدم الإمام البخاري الأحاديث المنبهة لسقوط الأمة السياسي الذي تجلى في الصراع المسلح بين طائفتين منها لاسيما الأغيلمة .... علل السقوط.

مكمن النهوض: الوحدة الجامعة ونموذج الحسن رضي الله عنه.

اعتماده مسلك التقديم والتأخير لكشف وبيان المراد:

الملاحظ أن الإمام مسلما في كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه، قد تأثر بالمنهج الرصين لشيخه وأستاذه الإمام البخاري وذلك من خلال سوقه لأحاديث الفتن والملاحم التي تهم التحذير من عوامل النقض وأسنة الهدم والتمزيق إبقاء على وحدة الأمة وحفظ بيضتها ولحمتها وهو ما ألفيناه في صحيحه من خلال افتتاحه كتاب الفتن بذكر الأحاديث التي تتحدث عن نزول الفتن كمواقع المطر وعن تواجه المسلمين بسيفيهما وعن هلاك الأمة بعضهم ببعض وأحاديث ابن صياد والدجال والجساسة ثم بعد هذا كله يأتي بباب فضل العبادة في الهرج قبيل ختم الكتاب ببابين.وكأن الإمام مسلما بصنيعه هذا يرمي إلى إشعار وتنبيه المسلم المكلف بخطورة وهول ما ينتظره من محن ورزايا ليستمسك بالعروة الوثقى ويعتصم بحبل الله المتين ثم يذكره ثانيا بما سيعترض هذه الأمة من فتن وبلايا تهدد وحدتها وتزعزع صفها. حتى يكون عونا في دفع ودرء المفاسد ما أمكن، لا أن يكون هو نفسه معولا للهدم والتخريب. وهذا لعمري ينم عن اهتمام وتهمم الإمام بهم الأمة وقضيتها الكبرى، وكأنه بهذا قد جعل وحدة الأمة أم القضايا والمطالب.

دلالة ترتيب الأحاديث والجمع بين الطرق والروايات في موضع واحد:

لقد اعتمد الإمام مسلم في صحيحه طريقة ترتيب الأحاديث ترتيبا موضوعيا دقيقا، مع الجمع بين الطرق والروايات المتعلقة بموضوع واحد في الموضع الواحد، دون شرحها أو التعليق عليها تاركا مهمة ذلك لمن يأتي بعده من

[38]– ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص 101.

مجلة آفاق للدراسات التربوية والإنسانية المجلد: 01، العدد: 01 (غشت 2026م)
Afaq Journal for Educational and Human Studies
Volume 01, Issue 01 (August 2026)
Dépôt Légal /رقم الإيداع القانوني
2026PE0029

الشراح. وهكذا فهو في كتاب الفتن نجده يجمع أحاديث الباب الواحد في سياق واحد بدل تفريقها. فيبدأ بالأحاديث العامة في الفتن في: باب اقتراب الفتن وباب نزول الفتن كمواقع المطر ثم ينتقل بعد ذلك لتفصيل الكلام عن هذه الفتن – التي ذكرت إجمالا – في أبواب موالية. ثم يأتي بعد هذا بكلام مجمل بقوله: باب علامات الساعة ليأتي بعد الباب مباشرة بأبواب تفصيلية تتحدث عن هذه العلامات والأمارات مثل: نزول عيسى وخروج الدجال وغيرها. فهذا التدرج في الترتيب يعكس لدى القارئ ترتيبا زمنيا للفتن من العام إلى الخاص، كما أن الجمع بين الطرق والروايات في موضع واحد أثمر فوائد جليلة منها:

أ– إيراد الاختلافات اللفظية الروايات المتعددة.

ب–ضبط ألفاظ أحاديث الفتن.

ت–بيان الزيادة والنقص الواقعين بين الروايات.

غياب التبويب والتراجم ودلالته عند الإمام مسلم:

قسم الإمام مسلم صحيحه إلى كتب وأبواب، لكنه لم يبوب صحيحه على منوال وطريقة الإمام البخاري في جامعه، وإنما اكتفى بذكر عناوين الكتب دون ترجمة للأبواب. وهذا الصنيع من مسلم حير العلماء من بعده، وجعلهم يعلقون على هذا العمل، ويجيبون إجابات مختلفة تبعا لاختلاف مداركهم. فقد ذكر ابن الصلاح الشهرزوري أن الإمام مسلما: "رتب كتابه على الأبواب، فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك."[39] فعدم ذكر الإمام مسلم للترجمة لم يكن تقصيرا منه أو عدم إدراكه لقيمة ذلك، وإنما أراد رحمه الله تعالى بصنيعه هذا أن يترك ذلك:" لدرس القارئ وفهمه،وتحريك ذهنه وعقليته،وشد انتباهه، وكان لصنيعه هذا أن تبارى وتسابق شراح صحيحه ليترجموا أبوابه بما يليق بها، فترجم جماعة منهم أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها غير جيد، إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك"[40]وهكذا فالناظر في كتاب الفتن يجد الأحاديث تأتي متتابعة مضمومة في المسألة الواحدة، فيشعر بأن هذه الأحاديث كل لا يتجزأ تعالج موضوعا واحدا بعينه وإن اختلفت ألفاظه وعباراته أحيانا. فتتمثل أمامه صورة المشهد جليا، فيجمع أطرافه من مختلف جوانبه، فلا يجد بعد ذلك مشقة، ولا يبذل جهدا في فهم المراد.

[39] – ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص 101.

[40] – طوالبة، محمد بن عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 106 – 107.

خاتمة البحث

في ختام هذا البحث نخلص إلى تقييد الملاحظات التالية:

إن موضوع "أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة" مجال محفوف بالمخاطر والمزالق، لا يقوى على الحديث فيه صغار العلم والعقول، الذين لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلى ركن وثيق. ولا ينبغي أن يتكلم فيه إلا أهل العلم الراسخون في العلم، الذين يجمعون بين علوم الشرع وفقه الواقع.

مما يتهدد بعض المسلمين في الوقت المعاصر، سوء توظيفهم لبعض أحاديث الفتن، للدلالة على صحة إدعاءاتهم. الشيء الذي ينعكس سلبا على الفهوم والعقول، وتبعا لذلك على الجوارح، مما يحدث اضطرابا في الفهم والسلوك، الشيء الذي يستوجب فهم أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة وفق منهاج ذي الضوابط التالية:

1- القاعدة في التعامل مع أحاديث الفتن والملاحم، أن تفهم ضمن ملابساتها وسياقها، حسب ما ورد عند شراح الحديث النبوي، ذلك أن مجرد النقل لها بعيدا عما ذكر، يسبب خللا في العقيدة والسلوك عند الناس فالحق:".. أن أحاديث الفتن خطرة، إذا أسيء فهمها. فقد تؤدي إما إلى الانعزال والتشاؤم أو إلى الفوضى والهرج"[41].

2- لا ينبغي أن توظف أحاديث الفتن والملاحم لإحباط الناس وزرع اليأس في النفوس، لأن الإخبار النبوي بهذه الوقائع والأحداث هو على سبيل التحذير والتوجيه واستخلاص العبر والأحكام لإتمام مسيرة الحياة. فمن القواعد النفيسة في باب الفتن:" عدم تيئيس الناس بأحاديث الفتن، والأصل العام للشريعة هو التبشير وفتح باب الأمل. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:" إذا قال الرجل: هلك الناس، فهو أهلكهم"[42].

3- إن مما ابتلي به الناس في هذا الزمان، إخضاع أحاديث الفتن والملاحم لفهومهم القاصرة، ومحاولة تنزيلها على وقائع ومستجدات بعينها، بضربة لازب ودون تريث وتؤدة، وكأن الأمر هين بهذه السهولة، دون اعتبار لما ينتج عن هذا العمل المتهور، الذي ينم:" وها هنا تنبيه أخير، وهو أن الكلام في الفتن والملاحم – خصوص من جهة تطبيق ما ورد فيهما على الحوادث الأرضية – ينبني على تحديد عمر الدنيا ومدة بقائها، ولو على وجه التقريب. وهذا لا سبيل إليه لتعلقه بعلم الساعة."[43]. فتنزيل الأحاديث على وقائع بعينها، هو من فقه التنزيل الذي لا ينبري له إلا العلماء الربانيون الراسخون في العلم.

---

41 – بلكا، إلياس، استشراف المستقبل في الحديث النبوي، كتاب الأمة، عدد 126 رجب 1429هـ، ص 168.

42 – أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب النهي عن قول: هلك الناس.

43 – بلكا، إلياس، استشراف المستقبل في الحديث النبوي، ص 182.

مجلة آفاق للدراسات التربوية والإنسانية المجلد: 01، العدد: 01 (غشت 2026م)
Afaq Journal for Educational and Human Studies
Volume 01, Issue 01 (August 2026)
Dépôt Légal /رقم الإيداع القانوني
2026PE0029

مراجع البحث

القرآن الكريم

1– أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992 م.

2– محيي الدين أبي زكرياء النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001 م

3– أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1419هـ 1999م.

4– أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الأولى 1434هـ 2013م

5– أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الأولى 1434هـ 2013م

6– أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار السلام، الطبعة الأولى 1420هـ – 1999م.

7– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة 1411هـ – 1991م.

8– خلدون بن محمد سليم الأحدب، الإمام البخاري وجامعه الصحيح، دار الكمال المتحدة، الطبعة الثالثة 1441هـ – 2020م

9– محمد عبد الرحمن طوالبة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية 1421هـ – 2000م

10– أبو عمرو ابن الصلاح الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1404هـ - 1984م.

11– - إلياس بلكا، استشراف المستقبل في الحديث النبوي، كتاب الأمة، عدد 126 رجب 1429هـ،

12– أحمد بن محمد العبيد وعلي بن محمد الربابعة، مناهج المحدثين دراسة نظرية تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 1436هـ – 2015م

13– ابن المنير، ناصر الدين، المتواري على أبواب البخاري، تحقيق وتعليق علي حسن علي عبد الحميد، دار عمار الطبعة الأولى 1411 هـ - 1990م.

14– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة.

15– الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن،، تحقيق صفوان عدنان، دار القلم – دمشق، الطبعة الرابعة 1430 هـ - 2009.

16– احمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.

17– الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.

18– أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، اعتنى به الأستاذ يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، الطبعة الثانية، 1417هـ - 1996م.

19– الشيرازي، اللمع في أصول الفقه تحقيق عبد القادر الخطيب الحسني، مكتبة نظام يعقوب الخاصة – البحرين، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013م.

20– فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق الدكتور طه جابر فياض، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1412هـ - 1992م.

21– زكريا الأنصاري، حاشية على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع، تحقيق عبد الحفيظ بن طاهر هلال، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.

22– الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب الخديوية، طبعة 1332هـ - 1914م.

23– أحمد بن فارس الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

24– الإمام الجويني، الكافية في الجدل، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، مكتبة الكليات الأزهرية.

25– الشاطبي، الموافقات، علق عليه وخرج أحاديثة أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.

26– الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق الدكتور محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.